

المشكلة الطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

الأستاذ الدكتور

ستار جبار علاي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

المقدمة

الطائفية كما العنصرية، كما المذهبية، كما صراع العقائد والأيديولوجيات، عرفت معظم المجتمعات الانسانية في مراحل تاريخية معينة، وتشترك هذه المجتمعات في عمومية الظاهرة، وتختلف في تحديد عناصرها حتى داخل المجتمعات الواسعة. ويشير مصطلح الطائفة الى الجماعة التي قد تكون من الاشخاص أو من الاشياء. والطائفي هو المنسوب الى طائفة. لكن الطائفة في المصطلح الاجتماعي السياسي تعني الالتزام أو الانتماء، وتعني في أن التشدد في هذا الانتماء أو التعصب له أو الانحياز عموماً، وتؤكد أن روح الجماعة لا تقوم الا على التعصب، أو لنقل الحماسة في الحد الأدنى. والطائفة التي تخصنا كموضوع هي الجماعة ذات الهوية الدينية أو المذهبية. فإذا كانت الطائفة هي فرقة دينية أو مذهبية (دينية)، فهي موجودة بشروط وجود الجماعة الدينية، وهي لا تزول الا بزوال الدين بما هو جماعة. لكن الطائفية هنا هي جماعة دينية أو مذهبية أو عقائدية يسعى المنتسبون اليها الى الحفاظ على تماسكها ووظيفتها الاجتماعية، وهم بذلك يمارسون شكلاً من اشكال السلطة، ويطمحون بهذا الحد أو ذاك الى ممارسة سلطة أوسع في المجتمع. وتلك السلطة هي الوجه السياسي من الطائفية، ولا ترتقي الطائفية الى المستوى السياسي الا حين تطلب السلطة، ويحتاج ذلك الى شرعية اجتماعية واسعة. وقد تكون الطائفية ضمنية مكبوتة، أي ممنوعة من التعبير السياسي عن نفسها بحرية، وقد تكون مشروعة أو مقننة كالاقراراف بجزء من عناصرها، أو الاعتراف لها بكيان معنوي (اعتباري) له شخصية قانونية.^(١) وسوف نتناول هذا الموضوع كالآتي:

أولاً، تعريف الطائفية

يرى البعض أن (الطائفية ليست لها صفة الايديولوجية أو الحيادية بل هي استقطاب ذهني وعاطفي نحو فرد ما أو زعامة ما وتمتص تلقائياً بعض مقومات الايديولوجية الاساسية التي انفصلت منه اصلاً. والطائفية تستمد تكيفها الفكري من الولاء والانحياز نحو (الجزء) المتمثل في فكرة الزعامة والتي تضيف عليها صفة القداسة وخاصة سيرة القادة أو الابطال).^(٢) والطوائف مفهوم يشير فقط الى التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد أو المجموعات التي يتكون منها المجتمع. اما الطائفية فهي استخدام هذا التنوع الديني لتحقيق اهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وعادة ما تستخدم الطائفية الدين كوسيلة لتحقيق اهداف دينوية معينة في مواجهة طوائف اخرى.^(٣) وتعرف الطائفة بانها التنوع في المعتقدات والممارسات الدينية بين الافراد، أو هي ذلك الجزء من المجتمع الذي انفصل عن التيار الديني الاساسي لخلافات حول الممارسات أو المعتقدات الدينية أو كليهما، الا ان هذا الجزء لا يؤسس ديناً جديداً. أما الطائفية فهي محور جماعة بشدة حول نسق لمعتقد يخلق ثقافة وشخصية التعصب المضادة لثقافة وشخصية

^١ - سليمان تقي الدين. الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية. مجلة المستقبل العربي. العدد ٤٠٨. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. شباط (فبراير) ٢٠١٣. ص ٤٢ - ٤٤.

^٢ - شاكراً هاشم حسين الحلفي. الطائفية... وتحطيم العقل. مجلة الاسلام والديمقراطية. العدد ٧. منظمة الاسلام والديمقراطية. بغداد. تشرين الاول ٢٠٠٤. ص ١٠٦.

^٣ - بدأ الاهتمام بالاثنية منذ اوائل القرن الماضي واصبحت تشكل المحور الذي تدور حوله معظم المناقشات في مجال العلوم الاجتماعية، والحقيقة ان دراسات مفاهيم الاثنية تندرج تحتها الكثير من الصراعات ذات الطبيعة المختلفة، فهناك صراعات قومية، واخرى عنصرية، وثالثة دينية. دون تفريق بين درجات التمايز الاجتماعي بين هذه الجماعات أو التفريق بين الانظمة السياسية التي تحكم هذه الدولة. وقد ذكرت اربعة معايير تحدد هوية جماعة ما حسب رؤية فردريك بارت هي: الارض، والتصور بوجود اصل واحد، واللغة، والدين. نقلاً عن: فرهاد ابراهيم. الطائفية والسياسية في العالم العربي، نموذج الشيعة في العراق. مكتبة مدبولي. القاهرة. الطبعة الاولى. ١٩٩٦. ص ١٦ - ٢٤.

التسامح. ^(١) وظاهرة الطائفية هي في لب الصراع بشكل يتخلل كل التصنيفات والمستويات الاجتماعية، وتؤدي الدور السلبي الحاسم الذي يهدم كل محاولات بلورة الذات أو الكيان الذي يحقق أهداف الإنسان في التنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يميز بشكل خاص الحياة منذ ولادة إنموذج الدولة المعاصرة. فالطائفية لا تتعلق فقط بالرؤى أو العواطف والتصورات، لكنها تشمل كل ما يتصل بالوعي والثقافة في المجتمع، حتى في أبسط مظاهر الحياة اليومية. ^(٢) في ضوء ما تقدم يشتمل مفهوم الطائفية على أربعة عناصر أساسية هي: ^(٣)

أ- تعدد الانتماءات داخل المجتمع الواحد وضعف الانتماء المشترك بسبب عدم الاندماج الاجتماعي، فقد دأبت النظم السياسية على محاربة الطائفية والتركيز على القومية كمصدر لانتماء أول رئيس، وكقاعدة للتضامن الوطني الناجع في مقابل التضامن الفئوي والجزئي المدمر.

ب- الصراع في إطار نظام يقوم على العصبية الأقوى (التعصب)، وتحوله إلى قوة تضامن متميزة تقف في وجه العصبية الأخرى. فتعدد الولاءات وعدم انسجامها وتصارعها في إطار نظام يقوم على العصبية الأقوى، هو التعصب، إن العصبية أو الانتماء الجزئي في المجتمع لا قيمة له ولا وزن إلا بقدر ما يتحول إلى قوة تضامن متميزة تقف في وجه العصبية الأخرى.

ت- ارتباط الطائفية بالدين، فالطائفية تعني بشكل اساس عندما تستخدم في الحديث السياسي أو العلمي، العصبية الدينية أو المذهبية، وهناك ميل إلى التوحيد أو المطابقة بين الطائفية والعصبوية والدين أو التدين.

ث- الأقليات، وبروز حالة الأقلية القومية والدينية.

ومنذ العشرينيات من القرن الماضي، تحولت عبارة طائفية في الاستعمال المتداول علمياً وشعبياً إلى سلة مهملات يرمي فيها الجميع كل ما لا يرضيه، وتتضمن هذه السلة مضامين مبعثرة ومتناقضة ومن دون تصنيف وتنسيق، وتتحول من ثم العبارة إلى مكب أيديولوجي وسجلات ونزاعات. وعندما نضيف عبارة طائفية سياسية، وعندما نسعى في سبيل التجديد إلى التفريق بين النصوص والنفوس، تزداد العبارة ضبابية، ومن دون تحليل، ومن دون معالجة. ^(٤)

وترتبط طائفية اليوم بمعطيات راهنة، وإن كانت تستمد بعض عناصرها من التاريخ. نتج من الطائفية التاريخية ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والسياسي، ظاهرة الطائفية السياسية في أكثر تجلياتها. إنها طائفية الدولة الحديثة، وليست طائفية الانظمة التقليدية. وتحولت الطائفية إلى نظام سياسي معلن - الطائفيات التي كانت في إطار الهويات الثقافية والاجتماعية صارت تتبلور كمشاريع سياسية، وبالتالي سلطوية. وبفقدان الانظمة السياسية لشرعياتها الوطنية والقومية، وتداعيات المشكلات الاجتماعية، وانسداد آفاق المشاركة والحرية، ومشكلة الاستبداد، هو ما أدى إلى تبلور الطائفية سياسياً. ^(٥)

إذ يرى البعض أن الطائفية هي نزعة سياسية، لا علاقة لها بالعقائد أو المذهبية، واستغلت الخلافات المذهبية لأغراض مصلحة بعيدة عن الدين لتصبح تعصباً أعمى، شبيهاً بالعصبية القبلية، والطائفية السياسية اضطهاد سياسي واقتصادي وسلاح للحكام عند الحاجة، وتتمسك به المجموعات التي تهدف إلى امتلاك نفوذ وممارسة سلطة مستغلة الدين من أجل أداء دور سياسي

^١ - طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد ٤١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، تموز (يوليو) ٢٠٠٩، ص ٩٩-١٠٠.

^٢ - يوسف الصواني، الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط (فبراير) ٢٠١٣، ص ١٣.

^٣ - برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الثانية، ٢٠١٧، ص ٣١-٣٤.

^٤ - انطوان مسرة، ما معنى الطائفية، وكيف ندرسها اليوم؟، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط (فبراير) ٢٠١٣، ص ٣٦.

^٥ - سليمان تقي الدين، مصدر سابق، ص ٤٦-٤٧.

في المجتمع والدولة، ولا يمكن ان يكون الفرد طائفيًا، الا اذا امتلك القدرة على إيقاع الأذى بطائفة معينة بمعنى انها انحياز معلن من قبل صاحبها إزاء مذهبه أو طائفته ضد الآخرين.^(١) والطائفة في مستوى أول منها رابطة ثقافية- عقدية- روحية، تتأسس على الاعتقاد بانتماء جماعة الى فكرة دينية، أو مذهبية، واحدة تصهر افرادها جميعاً في بنية جمعية واحدة، وتميزهم من غيرهم من الجماعات الملتزمة على فكرة (روحية) مخالفة. والطائفة في مستوى ثانٍ، رابطة اجتماعية تولدها علاقات الجوار والقرابة والمصاهرة، والشعور بالتضامن والانتماء المشترك الى جماعة ذات منظومة قيم خاصة تميزها من غيرها من الجماعات. وللحفاظ على هذه الرابطة الاجتماعية، تميل الطوائف الى تأسيس كياناتها الاجتماعية من طريق توليد الاطر الاجتماعية والاهلية: الدينية والتربوية وسواها مما تتجدد به روابطها الداخلية كعصبية اجتماعية. وفي المستوى الثالث، الطائفة رابطة سياسية تتولد من اشتداد عصبيتها الجماعية، ومن رغبتها بتعظيم مكانتها في الدولة والنظام السياسي. وتنحو الطائفة نحو التماسك السياسي إما عن طريق قيام زعمائها ووجوهها بأدوار سياسية باسم الجماعة الطائفية التي يمثلونها، أو عن طريق تشكيل احزاب سياسية ناطقة بأسمها، والمشاركة في الحياة السياسية بقصد حيازة مكانة للطائفة في النظام السياسي وتعظيم حصتها في ذلك النظام. وتبدأ المشكلة الطائفية من اللحظة التي تنتقل فيها الطائفة من تضامن يولده شعور جمعي بالاشتراك في دين أو مذهب الى كيان مغلق يبحث لنفسه عن حصة من السلطة والدولة لا تتحقق الا بإعادة تعريف الشعب والدولة على نحو جديد مختلف.^(٢) وتعرف الطائفة الاثنية بأنها الطائفة التي تعي أنها تشترك في خصائص متماثلة، مثل لغة متميزة أو دين أو ثقافة أو تجربة تاريخية قائمة بذاتها، والتي تعي أيضاً اختلافها عن الطوائف الأخرى بفضل هذه الخصائص نفسها. وأي تماء مع واحد أو أكثر من هذه العوامل يمكن الإشارة اليه بوصفه طائفيًا.^(٣) وعندما تتحول الطائفية الى حزبية، تنشأ حالة غير سوية وغير طبيعية للدولة على ناحيتين: ^(٤)

الاولى ذوبان المواطن في الطائفة، وتنوب عنه في كل شخصيته، وثقافته، ومميزاته. الثانية تفتيت كل مقومات الأمة الحديثة، وتتجزأ وتتشتت وتطرح الطائفة نفسها كمعبر عن مصلحة جزء أو جماعة من الناس وليس الدولة ككل. ويتخذ خلق القادة اهمية خاصة في السياسة الطائفية، وتتخذ عملية تكوين القيادة هذه طابعاً بدائياً يعكس ارتكاز النظام الاجتماعي بأكمله الى مستوى ما تحت سياسي، وسيطرة روح المزادة على القيادة الطائفية كلها مهما كانت، ويكون كل نقد أو معارضة أو رأي حر يمكن لأحد اعضاء هذه الجماعة ان يظهره، نوعاً من النشاط الذي يجب صدّه، ومن الخيانة التي لا يمكن الا ان تضعف موقع الجماعة.^(٥)

ثانياً، الطائفية في العراق

عانت الدولة العراقية المعاصرة التي تأسست في ٢٣ اب (اغسطس) ١٩٢١، من اشكالات سياسية خطيرة خصوصاً فيما يتعلق بحق المشاركة، فضلاً عن التمييز في قانون الجنسية رقم ٤٢ لعام ١٩٢٤ والقوانين التي لحقته، فيما يتعلق بحقوق الاكراد ومن ضعف البنى والتراكيب المؤسسية، ومع هشاشة التجربة الديمقراطية اندفعت السلطة الى انتهاج سياسة العزل

^١ - عبد الخالق ناصر شومان. الطائفية السياسية في العراق (العهد الجمهوري) ١٩٥٨ - ١٩٩١. دار الحكمة. لندن. الطبعة الاولى. ٢٠١٣. ص ١٢ - ١٣.

^٢ - عبد الإله بلقزيز (مقرباً). الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية. مجلة المستقبل العربي. العدد ٤٠٨. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. شباط (فبراير) ٢٠١٣. ص ٥٦ - ٥٧.

^٣ - إيليا حريق. الثورة الإثنية والاندماج السياسي في الشرق الاوسط. في دانيال برومبيرغ (معداً). مصدر سابق. ص ٢٧٣.

^٤ - عبد الخالق ناصر شومان. مصدر سابق. ص ١٣.

^٥ - برهان غليون. نظام الطائفية من الدولة الى القبيلة. مصدر سابق. ص ٦٣ - ٦٤.

والاقتصاد، التي كرست الاستثناء والافراد والتحكم، والذي ادى الى ضعف الشعور بالانتماء والهوية والمواطنة.

وتكرست الطائفية السياسية في العراق بالاحتلال الامريكي في ٩ نيسان (ابريل) ٢٠٠٣، على نحو مريع وخصوصاً بصيغة السفير بول بريمر لمجلس الحكم الانتقالي، حين قسم المجتمع العراقي الى طوائف واثنيات لاغياً الهوية العراقية، ساعياً على نحو حثيث الى فصل العراق عن خاصته العربية، بل معتبراً العروبة ذميمة وفكرة منبوذة لاصقا بها كل مساوئ النظام السابق، ولذلك اتخذ القسمة الطائفية الاثنية اساساً لمجلس الحكم الانتقالي وكانت هذه هي صورة العراق الجديد الذي يراد تكريسها، وبذلك عمق من الفرز والاحتقان والانقسام الطائفي والاثني.^(١) كان اشتعال فتيل الفتنة الطائفية قريباً من الحرب الأهلية التي تبدأ شرارتها في المجتمعات التي تعاني ضعفاً في التجانس الاثني مثل العراق، إذ ان التكرار المتواصل لمصطلحات السنة والشيعية، وذكر مناطقهم، وأحياناً طقوسهم، وتوجهاتهم، والاختلافات الفكرية فيما بينهم أسهم في إعادة الموروث الثقافي في الذاكرة الجمعية البعيدة عن الطائفة، والاختلاف والأحقية. وكون تصوراً عند العرب، والقريبين من العراق أن ظلماً في طريقه أن يقع على سنة العراق، وان تمادياً واقعاً بالفعل من شيعة العراق، يدفع الى تقديم العون، والمساعدة للتحريض في النهاية على القيام بفعل يشعل الفتنة الطائفية.^(٢)

وبذلك واجه العراق من الناحية الواقعية مشاكل طائفية، وهي مشاكل توسع حجمها في مجرى التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المرحلة السابقة في مختلف نواحي ومستويات الوجود. مما أعطى لهذه المشاكل أبعاداً مركبة ومتشابكة في مختلف المجالات ونمط الحياة والنفسية الاجتماعية. وكل ذلك يفترض بلورة رؤية عملية قادرة على تذليل مخلفاتها العميقة في النواحي كافة، إذ تتغلغل النفسية الطائفية في مسام الوجود العراقي المعاصر كافة، وهنا تبرز ضرورة مواجهتها كما هي من اجل تلافي إشكالياتها المقبلة، وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة لها، وهي حلول ينبغي ان تنبع من إدراك الواقع كما هو، وإدراك حقيقة الجذور الفعلية لهذه المشاكل وحجمها الواقعي وتأثيراتها المتنوعة والممكنة على مجريات وأفاق تطور المجتمع المدني.^(٣) (فالطائفية في العراق ترتبط بكل ما له علاقة بالسلطة، وهي سياسية شبه محضة. كان يراد لها ان تتحول الى الأخطر منها وهي الطوائفية المجتمعية، نتيجة الاحتلال الأمريكي، وضعف آليات اندماج مكونات الشعب العراقي في إطار الهوية والوحدة الوطنية الشاملة. إذ أعاد الاحتلال الأمريكي - البريطاني تنضيد المجتمع العراقي على اساس هويته الطائفية والعرقية، وهو ما يشكل حاجزاً أو مانعاً حقيقياً لبناء الديمقراطية. فالمجتمع المدني هش وضعيف والقوى السياسية والاحزاب العراقية أشبه بالطوائف الحزبية أو الاحزاب الطائفية. ونقلت تلك الطائفية، العراق من (الاحتلال العسكري الى الاحتلال التعاقدى)، ومن (الاحتلال الخشن الى الاحتلال الناعم)، عن طريق جزء من منظومة اتفاقيات، بما فيها الاتفاقية الأمنية لعام ٢٠٠٨.

ان أساس المشكلة الطائفية ليست الدين ولا التدين، وانما اخضاع الدين لمصالح سياسة الدنيا. سياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب الجماعات الأخرى. كما ان الاغلبية هنا ليست اغلبية عددية سياسية، وانما اغلبية دينية ثابتة وغير قابلة للتغيير. بينما الاغلبية

^١ - يعد العراق في الوقت الحاضر، مجتمعاً متعدد الأعراق والديانات، يشكل العرب فيه نسبة تتراوح بين ٧٥ - ٨٠% والاكرد ١٥ - ٢٠%، فيما تشكل الاقليات الأخرى مثل التركمان والاشوريين نسبة ٥% من السكان، و٩٩% من السكان مسلمين إذ تبلغ نسبة الشيعة منهم ٦٠ - ٦٥%، والسنة ٣٢ - ٣٧%، ويشكل المسيحي ٠,٨% منهم، ويمثل العرب بشيعتهم وسنتهم والاكرد أكبر المجموعات الطائفية والعرقية في العراق. وللمزيد أنظر: عبد الحسين شعبان، الحرب الأهلية: هل يصبح الأمر الواقع واقعاً؟! مصدر سابق، ص ٤٠. أيضاً: المصالحة الوطنية في العراق دراسة مقارنة بسلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، العدد ٧. مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، شباط (فبراير) ٢٠١٦، ص ٨.

^٢ - سعد العبيدي. سعد العبيدي. دؤمات المحنة، قراءة سياسية نفسية لأربع سنوات من المخن في عراق ما بعد التغيير. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت. الطبعة الاولى. ٢٠٠٧. ص ٣٥٣.

^٣ - المصدر نفسه، ص ٣٥٣.

السياسية في الانظمة الحديثة ممكنة التغيير، أي العمل على ترجيح نظام المحاصصة الطائفية بدلا من المحاصصة السياسية).^(١)

وبالنتيجة أصبح العراق اليوم يقسم الى عدة فئات، إذ نجد فيه فئة كانت تحكم بالأمس واستفادت من قربها وعلاقاتها الطائفية والعشائرية مع النظام السابق، وفئة يجب ان تحكم اليوم وان تستفيد هي الأخرى من علاقاتها القروية والطائفية مع النظام الحالي، وفئة عليها ان تستغل الظروف الراهنة لتحقيق أحلام قواها السياسية الرامية الى تكوين دولة مستقلة تخرج من تحت الخيمة العراقية، وينطبق هذا القول على الزعماء الأكراد الذين اخذوا يدرسوا إمكانية الانفصال عن العراق، وبدؤوا يعزلون انفسهم والمناطق التي تحت نفوذهم، والحال كذلك مع المناطق الوسطى التي بدأت تدقق في هوية الداخلين اليها وتمنع إذا ما قلنا تقتل من يدخلها من المناطق والمذاهب الدينية الأخرى إذ تمكنت العناصر التكفيرية من استغلال الحماس الوطني لبعض سكان تلك المناطق وتمكنت من دمجهم في تنظيماتها المسلحة التي لا يهتمها مصلحة العراق كدولة وشعب بقدر ما يهتمها تحقيق اهداف لا تتعلق بالعراق أصلاً بل بمقاتلة الغرب أينما كان، ولم يختلف الأمر مع المناطق الجنوبية والفرات الأوسط من العراق إذ صارت الهوية الطائفية والعنصرية هي الأساس الذي يتميز به العراقيين ويعرف من خلالها بعضهم بعضاً).^(٢)

فالبعد الطائفي الذي شهده العراق بشكله السياسي الجديد، يعد أخطر حلقة في التاريخ السياسي المعاصر الذي شهدته المنطقة واحتمالات تقسيمه على أسس طائفية وقومية، وبمسميات ومشاريع تطرح بين الحين والآخر، من قبل قوى سياسية من داخل المؤسسة السياسية العراقية تحمل في طياتها تفتيت وتقسيم وحدته، الأمر الذي تم اقراره دستورياً واصبح فيما بعد حجة قانونية جاء بها الدستور الجديد. لقد عصفت الطائفية بمعظم مدن وقرى العراق، وكان لها مروجون تفاوتت أدوارهم من رجال دين وسياسة ومتقنين من الطراز الطائفي المتعصب والعدائي الذي خلق الكراهية والعدائية، فضلاً عما تم تقديمه من مليارات الدولارات من داخل العراق ودول الجوار الإقليمية، لتنفيذ تلك المشاريع ذات النزعة التقسيمية، فما طرح من مشاريع لتقسيم العراق على اسس طائفية أو قومية فسحت المجال ليس للكراهية الطائفية، فحسب بل لتحركات تجاه نزعات الانفصال والتقسيم الموجودة على ارض الواقع في دول المنطقة، وخاصة في اليمن والبحرين والسودان والصومال).^(٣)

فالطائفية من حيث مكوناتها التاريخية وتقاليدها الخاصة في إنتاج وإعادة إنتاج آلية فعلها في العوام، هي الصيغة الملازمة للانحطاط والتخلف الاجتماعي، مع ما يرافق ذلك من تمسك عنيد بها من اجل استمرار التمايز الاجتماعي والاقتصادي. فهي الشروط الملازمة لبعث نفسية الانغلاق من اجل استثمارها سياسياً. وهي ظاهرة متشابهة في كل المراحل التاريخية وعند جميع الاقوام والاديان دون استثناء).^(٤) وترتكز الطائفية الى ركائز عدة ابرزها: (٥)

١. تعيين الهوية الدينية أو الهوية المذهبية (في دين منقسم) على اساس الجماعة أو الطائفة، وليس على اساس هوية الأمة- الدولة.
٢. تسييس هذه الهوية كوحدة للفعل الجمعي كبديل عن الهويات الاجتماعية (الطبقات) أو الهويات الايديولوجية سواء تجاه الجماعات الأخرى المغايرة أو تجاه الدولة.
٣. انشطار الهويات الدينية الجزئية بتأثير التنظيمات الاجتماعية (قبائل، وطبقات) أو هي التي تشطر هذه التنظيمات.

^١ - عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، مصدر سابق، ص ١٦١-١٦٢.

^٢ - سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، مصدر سابق، ص ١١٧-١١٨.

^٣ - محمود سالم السامرائي، احتلال العراق والتحديات الجيوستراتيجية لأمن الخليج العربي، في فواز موفق دنون (محرراً)، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار... الواقع والمتغيرات، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص ٣٤-٣٥.

^٤ - ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، مصدر سابق، ص ٢٨٣-٢٨٤.

^٥ - فالح عبد الجبار، المشكلة الطائفية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٠٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط (فبراير) ٢٠١٣، ص ١٤.

٤. ان الجماعة الجزئية، سواء قامت على انقسام داخل الدين الواحد (المذهب) أو تعدد الاديان، أو تعدد الاثنيات (الجماعات القومية) ذات المذهب أو الدين المختلف، فإنها ليست كياناً جامداً، ولا بنية ثابتة.

٥. ان اشتداد الظاهرة الطائفية في الوطن العربي، يعود الى حالة الانقسام الحاصل بين الاكاديميين في مابين تحديدها كظاهرة قديمة قدم الاديان والمذاهب، وتأكيدها انها ظاهرة متصلة، وجوهرية، وذات طابع تاريخي. مقابل من يؤكد انها ظاهرة جديدة، وظرفية. وهناك من يرى ان الطائفية كحدود ثقافية للجماعات كانت سابقة لنشوء الدولة الحديثة، أما التسييس فهو ظاهرة جديدة بدأت تطل برأسها منذ أواسط السبعينيات تحديداً. ولعل أول واقعة تصادم طائفي في القرن العشرين جرت في العراق عام ١٩٧٤، وتعرف بأسم (مرد الرأس)، عندما اندلعت تظاهرات ضد حكم البعث قادتها جماعات غير مسيسة اثناء مراسم زيارة الاربعة. أما الاحداث الكبرى بعدها فترافقت مع الثورة الايرانية عام ١٩٧٩، وتظاهرات وإعدام رجل الدين محمد باقر الصدر في العراق عام ١٩٨٠، وبلغت الطائفية مدى هائلاً من التسييس والعسكرة بعد الاحتلال الامريكي للعراق، فتغلغت في الاطار الاقليمي.^(١)

ثالثاً، الطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يعد التحريض الطائفي شيئاً جديداً لم يعتده العراقيون على مدى تاريخهم فلم يكن هناك فصل او عزل طائفي في جميع مناطق العراق فالشيعة والسنة يتعايشون منذ زمن بعيد يربط بينهم الجوار في المناطق السكنية والتزاوج والمصاهرة وكذلك الشراكة في الاعمال التجارية والاهم في ذلك ان اصولهم العشائرية والقبلية تتوزع بين الوسط حيث السنة والجنوب حيث الشيعة. ولم يكن في الدولة العراقية على اختلاف حكوماتها اي تمييز في الوظائف الحكومية بل حتى السلك العسكري والامن إذ لم يكن هناك اصلاً في طلب الوظيفة سؤال عن مذهب المتقدم للوظيفة.^(٢) وهناك من يرى ان المجتمع العراقي تعددي في مجالي الدين والاثنية، وهما مسيستان الى حد كبير، وبدأتا تصبحان اكثر تخذداً وتنافراً. إذ حالما تصبح الهويات مسيسة تميل الى ان تصبح جليلة ونافذة. كما تتعزز التقسيمات الجغرافية التقليدية بالحدود الطائفية والعراقية، ويصبح التقسيم الطائفي قابلاً للانفجار لاسباب سياسية ودينية. وهنا يمكن القول ان المشكلة الاساسية في الازمة الحالية تتمثل بالطائفية السياسية التي هي عصبية تستبد بسلوك الفرد وتصرفاته وعلاقته بالآخر، وهي مصدر توتر وعدم استقرار في المجتمع التعددي وعامل مفكك لوحده.^(٣) ان (عملية الانشقاق الاجتماعي السياسي الطائفي، والانشقاق الاجتماعي القومي، في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، توجد صراعات وتعارضات طائفية بين الاطر الشيعية مقابل السنة، وقومية بين العرب والاكرد، اما في عملية الانشقاق العشائري القبلي فان القبيلة تؤدي دوراً تفكيكياً للاطر الطائفية على اساس مذهبي، وللاطر القومية على اساس عرقي، اي ان التعارض القبلي في الاساس يكون بين الوحدات المتناظرة مذهبياً وعرقياً).^(٤) ويمكن القول ان الطائفية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي طائفية فكرية، تتمثل في خصائص الاحزاب، والفهم الطائفي للإسلام، من خلال تباين بعض المصادر الخاصة بالقراءة، أو اختلاف آليات القراءة، الى جانب الطائفية السلوكية وهناك محاولات داخلية وخارجية لتغذية هذا النمط من التفكير لاسيما وانه يترافق مع حملة تكفير واسعة من جهة من الجهات تجاه الجهات الاخرى. بل

١ - فالح عبد الجبار. المشكلة الطائفية في الوطن العربي. مصدر سابق. ص ٢٢.

٢ - فرج صباح اللوسي. الحرب الاهلية... تجارب معاصرة. احتمالات الحرب الاهلية في العراق... تساؤلات ورؤى متبادلة؟! مصدر سابق. ص ٢٤ - ٢٥.

٣ - مهدي جابر مهدي. مصدر سابق. ص ١٤٩ - ١٥٠.

٤ - ياسين سعد البكري. القبيلة في العراق: دينامياتها ودورها السياسي (مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق). مجلة المستقبل العربي. العدد ٣٦٣. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ايار (مايو) ٢٠٠٩. ص ٨٨ - ٨٩.

حتى الاحزاب التي تنبذ الطائفية تحمل في ثنايا اعضائها نظرات طائفية- تتمثل في متابعة الطرف الاخر وأدائه في هذا الموقع أو ذاك. فالطائفية في الفهم والسلوك تحد من نشاط الاحزاب السياسية وتحصرها في اطار الطائفة التي ينتمي اليها، دون ان يتعدى الى الطائفة الاخرى. ويكون التحالف بين الاحزاب على اساس الطائفة، في مواجهة الاحزاب من الطائفة الاخرى، وهنا سيكون التحالف تكريسا للطائفية وليس حلا لها.^(١)

وبالتأكيد إن المبالغة في رد الفعل إزاء التمييزات الطائفية سيقود الى تكريس الطائفية وتقسيم المجتمع، وبخاصة المسلمين، وفقا لمصالح القوى الطائفية والمتحكمين بشؤونها، وهكذا ستتحول الطائفية السياسية المرفوضة والمدانة الى طوائفية مجتمعية يراد أن ينظوي تحتها الجميع، وهي محاولة لإدخال بعض النصوص التعويضية عن نصوص أكثر صراحة كانت الكتلة الانتلاقية الشيعية تميل اليها من قبل الحق الإلهي والدور الارشادي للمراجع العظام بما يعطيهم مكانة اقرب الى ولاية الفقيه أو لجنة تشخيص مصلحة النظام تبعاً للجمهورية الاسلامية في ايران.^(٢)

وهناك من يشير الى قصور في المادة ٢ أولاً من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، وتأكيد ان الاسلام دين الدولة الرسمي، وهذا يتعارض مع المنطق القانوني والواقع العملي، فالدولة شخصية معنوية اعتبارية لا يمكن ان يكون لها دين تتمسك به مثل الشخص الطبيعي الذي عليه واجبات دينية ويعتقد بدين معين، ولا يمكن للدولة ان تؤدي الفرائض الدينية من حج وزكاة وصوم وصلاة أو ان تتزوج وغيرها من الامور مثل الشخص الطبيعي. كما ان ادراج مصطلح (دين الدولة) لا يعدو ان يكون تقليداً للنصوص التي اوردتها الدساتير في العراق وكثير من الدول الاسلامية دون أي معنى ولا أي مبرر قانوني. فضلاً عن ما تقدم تضمنت الفقرة الثانية من المادة نفسها نصاً على كل الديانات في العراق عدا اليهودية، إذ ان الجميع يعلم بوجود املاك لليهود العراقيين مجمدة أو مصادرة، ووجود العديد من الكنائس لليهود وهي اماكن العبادة لهم. لذلك فان اغفالهم في الدستور يعد قصوراً، لأن اليهودية من الديانات التوحيدية، واليهود هم من اهل الكتاب يعترف بهم الاسلام.^(٣)

إن واضعي السياسة الامريكية من المحافظين الجدد، ادركوا ان إضعاف العراق الى الحدود الدنيا أو تقسيمه لا يتم الا من خلال مشروع طائفي من جهة، وشوفايني من جهة اخرى. وعلى هذا الاساس، وضعوا نظرية مكونات العراق الثلاثة: الشيعية والسنة والاكرد، إذ تضمن هذه النظرية تشظية عرب العراق أولاً، ثم العراق ثانياً، بإلغاء هويته العربية، ودفع مشروع الطائفية الى الامام تمهيداً لترسيخه واعطائه صفة دستورية وقانونية وواقعية. وهذا ما حصل فعلاً بدءاً من تشكيلة مجلس الحكم، وانتهاء بالمجلس النيابي، وفق سياسة المحاصصة الطائفية والعنصرية. واصبحت المناداة بتشظية العراق وتقسيمه ذات منحنى قانوني ودستوري بذريعة إنشاء أقاليم، لا تقل عن دولة، تمتلك مجلساً وطنياً وعلماً وتمثيلاً دبلوماسياً. وقد وجد المشروع الامريكي في الاحزاب الطائفية حاضنة له ولهذا طرح المشروع على اسس طائفية في الجنوب، وعلى اسس عرقية في الشمال، واستهدفت نظرية المكونات الثلاثة سلب العراق هويته العربية بطريقة بسيطة وتلقائية وذكية، بتفجير الطائفية العمياء، التي تعمل على تشتيت العراق وجعله فدراليات طائفية أو شوفينية بإنشاء اقاليم متعددة لها سلطات وصلاحيات لاتمتلكها الحكومة المركزية.^(٤)

وهناك من يبرر ذلك بأن الطائفية كانت عاملاً مهماً في عدم وجود دولة حقيقية، واستمرار فشل بناء الدولة بسبب ممارسات سياسيي المكونات الثلاثة الكبرى (الشيعية، والسنة، والکرد). فقد ساهم السياسيون الشيعة بفشل بناء الدولة لأنهم فاسدون أما بشكل مباشر، كالسراقات التي قام بها

١ - خليل مخيف لفتة. الاحزاب الاسلامية العراقية، قراءة في الموقف والرؤية للمستقبل. دراسات استراتيجية. العدد ٧٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٧-٣٨.

٢ - عبد الحسين شعبان، رؤية في مشروع الدستور العراقي الدائم، مصدر سابق، ص ١٠١-١٠٢.

٣ - منذر الفضل، مشكلات الدستور العراقي، مصدر سابق، ص ١٠١.

٤ - باقر ابراهيم، العراق المقاوم وحديث صريح عن أخطار الفرقة. مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٦، ص ١٦٠-١٦١.

مسؤولين شيعة أو مقربين منهم كوزير التجارة عبد الفلاح السوداني أو بشكل غير مباشر بسبب سوء الإدارة الذي يعد باباً من ابواب الفساد كما في تبني نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني ملف الطاقة وفشله في إدارة هذا الملف الحيوي. أما السياسيون السُّنة فقد احتضنوا الارهاب وتسببوا بدمار الدولة العراقية الجديدة، وجاء ذلك بشكل مباشر بالممارسات الارهابية لنواب وسياسيين كالشيخ عبد الناصر الجنابي والنائب محمد الدايني ونائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، وبشكل غير مباشر بممارسات رجال الدين وشيوخ العشائر التحريضية وإنموذجها الاعتصامات التي ملئت تحريضاً على الدولة. فيما كان السياسيون الكرد نفعيين انتهازيين يتحينون فرص ضعف المركز لتشنيد مطالبهم، وبدأت انتهازياتهم واضحة باستغلال ضعف القدرة العسكرية للحكومة الاتحادية فدخلوا بشكل عسكري الى مناطق خارج الاقليم كمحافظة ديالى وكركوك.^(١)

إن الطائفية جبهة ظالمة تصيب بالضرر والشلل جميع مفاصل الحياة العراقية، إذ إن المعول الأول للطائفية هو التقسيم الفئوي لشعب العراق. لذا يحاول بعض السياسيين تقسيم العراق من خلال إنشاء فدراليات قسرية، تهدم لا تبني.^(٢) فنجاح خيار الدولة المدنية بشكلها الوحدوي أو الفدرالي، يطرح أهمية نيل الخيار الطائفي بكل أشكاله لاسيما السياسي منه، فخطر المسألة الطائفية أو الجهوية والأقليمية إنما يكمن في تسييسها، بمعنى حملها من حيزها المجتمعي الطبيعي الى الحيز السياسي المعني بتشكيل الدولة، فالطائفي هو الانتماء الطائفي للفرد الناجم عن الولادة أو الاختيار الذي ينتج التنوع المجتمعي، والشاذ هو الطائفية السياسية التي تشتغل لجعل الانتماء للطائفة عضوية وولاء ومصالح سيادية تتمحور حول السلطة.^(٣)

فالسلك الطائفي على الثقافة العامة والحياة السياسية والتوجهات الحكومية يشهد على التمييز، سواء أكان تمييزاً مباشراً، أم غير مباشر، ومرئياً أم غير مرئي، فذكر اسم الديانة في الجنسية العراقية بحد ذاته يعد نوعاً من التمييز، ويشكل طغيان الشعائر الدينية للأغلبية وزحفها وتسببها بشلل في عمل الدولة نوعاً من التمييز، ومع غياب أي سياسات حاسمة تجاه مظاهر التمييز التي أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية، يتحول المجال العام الى فضاء مستوعب ممن له السيطرة على الأرض، وفي ضوء حياة سياسية قائمة على المحاصصة، يتبلور التمييز متحولاً الى نظام، أي يتأسس في سلم تراتبي للمواطن مع عدة درجات. وبذلك يتحول التمييز الى نظام وثقافة.^(٤) إن اصلاح النظام، وتعديل هذه الثقافة عن طريق التشريعات، وبناء استراتيجية لتغيير ثقافة التمييز السائدة في المجتمع، ينبغي أن تكون مبنية على مجموعة من العناصر الرئيسة التي يشكل الوعي بها وتحديد مدخلها لتقديم حل تكاملي ناجح، وهي:

أولاً، فهم المقصود بالتمييز، فالوضوح يحدد الغاية بوصفها نوعاً من التشخيص الثقافي للمشكلة، ومن ثم إيجاد الحلول على مستوى التشريعات أو السياسات، وما يتطلبه ذلك من تعديل الثقافة السائدة عن طريق سياسة تشريعية ملائمة، ويكون نجاح التشريعات مكفولاً بإرادة سياسية لتطبيقها، ووعي بأهمية تطبيقها في تغيير هوية المجتمع، أو تبديل ثقافته السائدة باتجاه قبول التعددية الثقافية، والاحساس بأهميتها.

ثانياً، أشكال التمييز، فتحديد أشكال التمييز التي قد يكون كثير منها غير مرئي، أو حتى غير مباشر، في ظل غياب قاعدة معلومات ترصد أشكال التمييز، فمعظم حالات التمييز لم يفصح عنها، وما يرد منها ويُشخص ليس سوى الجزء الظاهر من جبل جليد التمييز السائد.

ثالثاً، الفئات التي يجب حمايتها، تشكل الأقليات الدينية المعروفة (المسيحيون، والمندائيون، واليزيديون، والكاكائيون) فضلاً عن الأقليات الأخرى، وكلما أمكن

١ - محمد نغاع، مستقبل العراق السياسي وبناء الدولة، دار المرتضى (طبع نشر توزيع)، بغداد، ٢٠١٣، ص ٤١.

٢ - خالد عيسى طه، مصدر سابق، ص ٣١.

٣ - عبد السلام بغداد، دور الفدرالية في تحقيق المصالح العليا للدول العربية أو الإضرار بها، مصدر سابق، ص ٨٣.

٤ - سعد سلوم، الأقليات في العراق (الذاكرة.. الهوية.. التحديات)، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بغداد - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص ٣٣٨-٣٣٩.

إدراج أقلية غير معترف بها، أو بعيدة عن الاضواء فتح المجال أمام جميع الأقليات الصغرى للإعلان عن هويتها.

رابعاً، تحديد كيفية تطبيق القوانين المناهضة للتمييز، وهنا تبرز إشكالية مركبة فما الفائدة من التشريع إذا لم يطبق أو لم يكن مطابقاً للمعايير الدولية، ومن هي الجهة التي يوكل إليها التطبيق وهي تتكون من أفراد من خلفيات عرقية أو ثقافية ممانعة لجوهر ما ينطوي عليه من اصلاحات، أو يمس جوهر ما يعتقدون به، ويرتبون عليه سلوكهم. وكل ذلك جزء مهم من فشل وسقوط التشريع بحكم الامر الواقع بسبب صلابة الثقافة التي يتوجه لها بالتغيير، أو إساءة تطبيقه بما يحقق نتائج عكسية.

فكل العناصر مجتمعة، تعد مدخلاً للإصلاح السياسي والثقافي والديني من خلال محاربة ثقافة اللامبالاة، وثقافة السرية، وثقافة الخوف، وثقافة المحاصصة، وبما يجعل من قضية حماية الاقليات معركة من أجل المواطنة وإصلاح النظام السياسي، وبذلك تكون بوابة لبناء هوية وطنية تعددية، وتتحول المقاربة الى مشروع وطني يحل مشكلة الهوية في مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣.^(١) فالطائفية لا تعالج بطائفية مضادة، والعنصرية لا تعالج بعنصرية مضادة، فالحل في الدولة المدنية الديمقراطية، بمعنى ان الحل يكمن في النظام العلماني الديمقراطي الذي يعامل الجميع بالمساواة على اساس الانتماء للوطن وليس العرق والدين والطائفة، واللغة ولون الجلد الخ. نظام يؤمن بالتعددية السياسية، والعرقية، والدينية، والمذهبية، وإقامة مؤسسات المجتمع المدني، وتنشيط دورها في مراقبة ومحاسبة السلطة. واحترام حرية التعبير ومحاسبة المسؤولين وفضح المحسوبية، والانتهازية، والمفسدين في السلطة.^(٢)

(لقد نجح المشروع الطائفي الذي تبنته إدارة الاحتلال في زرع الفتنة بين العراقيين، كما ان الاحزاب والاشخاص الذين أتوا مع الاحتلال تمسكوا وشجعوا هذا المشروع لأنهم عرفوا أنهم لا يمتلكون أي قاعدة شعبية داخل العراق ناهيك بعدم امتلاكهم أي كفاءات أو مؤهلات، ولم يكن أمامهم سوى التعكز على الطائفية والدين والعصبوية).^(٣) فتجربة ما بعد الاحتلال الأمريكي تبرهن على ان المشاريع الاجنبية تبقى غريبة مهما كانت نواياها وغاياتها. كما ان القوى الجزئية من اقلية قومية أو طائفية أو هامشية اجتماعية وسياسية، لا تصنع غير التجزئة والعيش بمعابيرها. وهذا يتعارض مع حقيقة الهوية العراقية بوصفها هوية تاريخية ثقافية وليس قومية أو عرقية أو طائفية أو جهوية. وهنا نجد ان نجاح اي مشروع كبير هو اولا وقبل كل شيء نتائج لتراكم الرؤية الواقعية عن طبيعة وحجم الاشكاليات التي تواجهها الامة والدولة. وهنا تبرز ضرورة صياغة الاتي:^(٤)

اولا- رؤية واقعية وعقلانية عن وحدة وتجانس القومي والوطني في العراق من اجل تكامل الجميع في بناء الدولة.

ثانيا- تحديد ماهية الدولة الشرعية بوصفها المقدمة الضرورية والضمانة الفعلية لطبيعة ومجرى التطور اللاحق.

ثالثا- بناء الاوزان الداخلية للسلطة والمجتمع المدني عبر صياغة الرؤية العامة لفكرة الحرية والنظام بمختلف اشكالها ومستوياتها في العراق.

رابعا- تأكيد المسؤولية التاريخية والاخلاقية للنخب العامة والسياسية بشكل خاص، وضرورة ارتقاءها الى مصاف الادراك الفعلي لمنظومة المبادئ المكونة لفكرة المرجعية الوطنية العراقية، بوصفها هوية المستقبل ايضا.

(أن خطر الطائفية والتقسيم في العراق لم ينته وهو نائم حالياً، وعوامل ايقاضه لا تزال موجودة وقوية، وقد يتحرك في أية فرصة، وإذا استيقظ فإنه سوف يتسبب في أرباك أمني قد تصعب معه

١ - سعد سلوم، مصدر سابق، ص ٣٣٩ - ٣٤٢.

٢ - عبد الخالق حسين، مصدر سابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

٣ - سعد ناجي جواد، العراق: من الاحتلال الى مخاطر التفكيك، مصدر سابق، ص ٣٥٧.

٤ - ميثم الجنابي، فلسفة الهوية الوطنية (العراقية)، مصدر سابق، ص ٩ - ١٠.

السيطرة على الأمن والاستقرار اللذين لا بد منهما لاعداد المناخ المناسب لحشد الطاقات والموارد لبناء الدولة.ومما يزيد في الخطورة،ان الفتنة الطائفية وطروحات التقسيم تتحركان متزامنتين معاً في وجود عوامل اثارتهما،ولاسيما عندما تكون دولة اقليمية واحدة أو أكثر القوة الدافعة التي تحركهما....أن احتواء الطائفية وتجنب خطر التقسيم ممكن بامتلاك الدولة قوة مركبة(سياسية-عسكرية) قوية تستطيع بها الاقناع والتهدة وغلق منافذ تسلل الفتنة،واستخدام القوة والردع اذا استوجب. (١) فبناء الدولة عملية تراكمية مركبة طويلة الأمد تجري بتخطيط واع ومقصود من النظام السياسي،وترمي في الاساس الى تكوين وحدة مجتمعية حول الكيان الذي تقوم عليه،إذ يقوم النظام السياسي وجهازه البيروقراطي بصوغ المخرجات في حين أن المجتمع يقوم بصوغ المدخلات،ولذلك يتطلب الأمر وجود جهاز بيروقراطي فعال لادارة عملية البناء،التي تتطلب تفكيك بنى النظام التقليدي وتفكيك انتماءاتها وولاءاتها الفرعية، وإعادة تجميعها وتركيبها بما يحقق وحدة الولاء والانتماء الى الدولة فحسب،من خلال توليد حس الانتماء المشترك بين الجماعات الثقافية المختلفة عبر اجتذاب الهويات الفرعية ودفعها صوب الانخراط في مؤسساتها من جهة،وعبر استجابة سريعة لمطالب تلك الجماعات بالشكل الذي يشعرها بقوة الدولة المادية والمعنوية وبضرورة وجودها واستمرارها لاشباع تلك المطالب من جهة اخرى.(٢)

ان إصلاح تشوهات العملية السياسية ينبغي ان ترافقه عملية مصالحة وطنية،وتأكيد المواطنة العراقية في العيش والمشاركة في دولة مدنية والعمل من اجل المصالحة الوطنية.واهمية ان يفتح النظام السياسي بشكل يسمح بتكوين قوى اجتماعية لا عصبويات محلية،من اجل تكوين الدولة القومية.فالتأكيد على ثقافة وقيم ومفاهيم المجتمع المدني فقط هي الوحيدة التي تستطيع ان تنتزع الفرد العراقي من قوقعة إثنيته ودينه وطائفته،لتضعه على عرش المواطنة ليصبح شعوره بالوطن اقوى من شعوره بالاثنية والدين والطائفة أو العشيرة أو التحزب.(٣)

ويشير البعض الى ان الطائفية هي أكثر خطراً من الاحتلال،فالاحتلال الى زوال لامحالة،لكن الطائفية سيبقى تأثيرها عميقاً في المجتمع العراقي،فعمليات التطهير المذهبي والديني والاثني داخل العراق بين الشيعة والسنة،وبين المسلمين والمسيحيين،والعرب والتركمان والاكرد وخصوصاً في منطقة كركوك،فضلاً عن العراقيين الذين اضطروا الى مغادرة العراق،وبينهم عدد كبير من العقول والادمغة والعلماء والاكاديميين،وخصوصاً بعد ان تعرض اعداد كبيرة منهم الى الاغتيال.وهذا يتطلب وضع الحلول والمعالجات لوقفها وإعادة لحمة الوحدة الوطنية العراقية،بالمقابل فان التشطي والتفتيت وربما التقسيم سيصبح أمراً واقعاً وتحول البلاد الى كانتونات وطوائف ومناطقيات مجهرية،بتبديد الهوية الوطنية الجامعة.(٤)

الخاتمة

ويبقى نجاح الحكومة في بناء ادارة داخلية قوية تستند الى ضوابط الديمقراطية والعدل والمساواة وتطبيق القانون وتعمل بقوة لإعادة بناء جسور الثقة بين الدولة والمواطنين بتحقيق الكثير من ضروراتهم التي حرّموا منها،هي الاقوى في كبح الفتنة الطائفية وتقسيم العراق،وبخلاف ذلك من الممكن ان تفتح الباب لدخول الفتن الطائفية وطروحات التقسيم.

١ - محمود احمد عزت.مصدر سابق.ص١٤٦.

٢ - وليد سالم محمد.مصدر سابق.ص١٢٥.

٣ - المصدر نفسه.ص١٢٥.

٤ - عبد الحسين شعبان.الحرب الاهلية:هل يصبح الأمر الواقع واقعاً؟!احتمالات الحرب الاهلية في العراق...تساؤلات وروى متبادلة؟!مصدر سابق.ص٤٠-٤١.